اللائحة الجوابية لمحامي (مؤسسة المدى) ضد دعوى مفوضية الانتخابات

السيد قاضي محكمة بداءة الكرخ المحترم

م/ الدعوى ١٩٩٨ /ب/ ٢٠٠٥

لائحة جوابية

المدعي: المدير العام للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات
المدعى عليه: فخري كريم احمد رئيس مجلس إدارة صحيفة المدى/ رئيس التحرير، وكلاؤه المحامون حسن شعبان، هاشم عبد الرحمن الشلبي، رؤوف عبد الرزاق، خديجة حسين العاملي، محمد شاكر محمد الشكرجي، لواء ضياء الاعسم، جاسم اسماعيل حسين واحمد طلال السامرائي.

لدى الاطلاع على عريضة الدعوى تبين انها لا تتفق مع القانون لا شكلاً ولا موضوعاً وتقتضي الرد لإسباب شكلية بحتة ولا سباب موضوعية بحتة.

اولاً: في الأسباب الشكلية

شكلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات خارج الشرعية والسيادة العراقية وفي ظل سلطة الاحتلال وهذا يعني انها لا تمتلك الشخصية المعنوية وفقاً لاحكام القوانين العراقية، وان هيكلية المفوضية لا تسمح لمديرها العام الإداري والتنفيذي بمثل هذا الادعاء، وانما ذلك من اختصاص الهيئة العليا للمفوضية لهذا فان الخصومة غير متحققة ويقتضي رد الدعوى قبل الدخول في اساسها.

ثانياً: في الأسباب الموضوعية

يود الدفاع ان يبين للمحكمة المحترمة مدى ضيق صدر المدير العام للمفوضية، وعدم تحمله نقداً موضوعياً اتى به موكلنا الاستاذ (فخري كريم) رئيس تحرير صحيفة المدى، وهو الشخصية الوطنية المعروفة الذي قارع الطغيان، والدكتاتورية واجبره النظام السابق على ترك الوطن وصادر امواله المنقولة وغير المنقولة وحاولت اجهزته القمعية إغتياله أكثر من مرة، كان آخرها في بيروت حيث نجا باعجوبة، ومما يثير الاستغراب ان يستثار المدير العام بهذا الشكل من مجرد نقد لجوانب من نشاط المفوضية. وهذه الجوانب أصبحت موضع نقد وتعريض واسعين من مختلف القيادات الحزبية والائتلافات ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، حتى ان هذا النقد تحول الى اتهامات مباشرة لإدارة الانتخابات في المفوضية بعدم النزاهة والأهلية ونتمنى على محكمتكم الموقرة الرجوع الى عشرات البرامج والمؤتمرات الصحفية والتصريحات التي تؤكد على قولنا هذا.

١- وبالرغم مما اشرنا اليه أعلاه فان المدير العام هذا يتهم موكلنا بان صحيفته وجهت إليه اتهامات باطلة لا أساس لها من الصحة، منطلقاً من ذلك لمطالبته بتعويضه بمبلغ مليون دينار بالتمام والكمال تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بسمعته .

٢- ونود ان نلفت انتباه المحكمة الموقرة الى النزعة العدائية للمدير العام للمفوضية العليا للانتخابات للصحافة ولحريتها في حين ان هذه المفوضية التي أسست (بغض النظر عن كيفية ومن أسسها) على افتراض انها هيئة معنية بحماية الحرية وبممارستها على اوسع مدى وان تمارس هي نشاطها بكل شفافية وحيادية وان تتعامل مع الآراء المختلفة والتقديرات حول عملها بانفتاح وتفاعل للنهوض بمهامهاعلى أفضل شكل ممكن على أساس ان هذه الآراء والتقديرات وضروب النقد من شانها حتى وان طالت شخوص العاملين فيها انما هي إحدى الوسائل الفعالة لتحسين عملها والارتقاء به الى أفضل مستوى يمكنها من النهوض بمهامها لخدمة الديمقراطية ولترسيخ الحريات العامة.

والحال ان السيد المدير العام الذي لا تعرف الاوساط السياسية ولا الصحافة شيئاً عن تاريخه ودوره سوى انه اختير من جهة اجنبية في ظرف استثنائي كان الحاكم المدني بريمر يتحكم فيه بادارة بلادنا، وسوى انه لم يعرف عنه اسهام في عمل ديمقراطي يخدم تطور البلاد في اتجاه المعافاة، وهذا ان صح يفسر سبب امتعاضه ورد فعله ازاء أي نقد يوجه لنشاطه بل ان وقائع اخرى في تعامله ومن اختارهم لتصريف نشاطه مع المدى تثير شكاً في موقف معاد سبق له مع هذه المؤسسة الديمقراطية التي أصبحت معروفة لا على نطاق البلاد بل في مختلف انحاء العالم بجرأتها ومصداقيتها وحرصها على الدفاع عن مصالحنا الوطنية العليا.

ويكفي ان نشير في هذا السياق الى تصدي صحيفة المدى لأكبر فضيحة هزت العالم في العقود الأخيرة وطالت الاف الشركات والمؤسسات والشخصيات السياسية ورجال الأعمال بل حتى قيادات الدول ونعني بذلك فضيحة ما عرف بكوبونات النفط التي استخدمها رأس النظام السابق لرشوة هؤلاء جميعاً لكسبهم الى جانبه وتطويعهم للتغطية على جرائمه بحق شعبنا.

ونخشى ونأمل ان نكون هذه المرة مخطئين ان نواجه في وقت غير بعيد فضائح اخرى تسمم حياتنا السياسية بكوبونات فساد ورشاوى ونهب لموارد البلاد وتلاعب بمقدرات شعبنا وهو ما يدعو مؤسسة من مؤسسات الحق العام والسلطة الرابعة الى ان تتصدى بجرأة للمظاهر التي تؤشر لذلك دون ان تخشى أي عاقبة حتى وان عرضتها لاضرار مادية أو معنوية بسبب ثقتها من ان ذلك سرعان ما يكشف احقيتها وبطلان ادعاءات من يعرض بها وصدقيتها، ولا بأس في ان نذكر المحكمة الموقرة بان موكلنا تعرض الى حملة واسعة في مختلف انحاء العالم من التشهير والاتهام والتكذيب والتهديد بسبب نشر فضيحة الكوبونات، وقد تبين الان من كان الى جانب الحقيقة ومن كان الطرف الذي يستحق الملاحقة والادانة.

٣- يقول المدير العام ان موكلنا قد وجه اليه اتهامات باطلة، لنتذكر هذا ونحن نستعرض بعض الامثلة على هذه الاتهامات:

أ. نشرت صحيفة المدى مقالة تلفت الانتباه الى ان المفوضية ابرمت عقوداً مع جهات وشركات دون اعلانها سلفاً كما تؤكد على ذلك شروط لجنة العقود في الدولة العراقية وطالبت المفوضية بضرورة العدول عن ذلك واعلان ذلك وفقاً للشفافية المطلوبة.

ب. ذكرت الصحيفة ان المفوضية تعاقدت مع شركة مشبوهة صاحبها فلسطيني اردني تلاعب بالعقد وعرض المفوضية الى خسارة كبيرة ثم هرب الى الاردن بعد أن القي القبض عليه في مطار بغداد كما ورد في أكثر من صحيفة ووسيلة اعلامية عربية وعراقية، واللافت ان اطلاق سراحه تم بعد شيوع اخبار عن تواطؤ جرى مع جهات لم يكشف النقاب عنها حتى الان. والسؤال الموجه الى المحكمة الموقرة أين ذهبت هذه الأموال ومن كان وراء توقيع هذا العقد ولماذا لم نتعرف على حقيقة ذلك حتى الان وهل يجدر هذا بمفوضية همها الأول ان تكون حارسة للحقوق والحريات وما موقف المدير العام المذكور من هذه الفضيحة؟.

ج. نشرت إدارة المفوضية اعلاناً عن مناقصة لحملة اعلامية تشمل كل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة إضافة الى طباعة الملصقات وغيرها من الوسائل على ان يتضمن ذلك اعداد نماذج لبوسترات ملصقات وسيناريوات لسبوتات تلفزيونية ومشاهد اذاعية وغيرها على ان يقدم الراغب في المناقصة وثائق رسمية واعتمادات مصرفية وشروطاً اخرى، كل ذلك خلال اربع وعشرين ساعة فقط! ما الذي تفهمه المحكمة الموقرة من مثل هذا الإعلان، هل يمكن ان يثير الشبهات حول المديرية التي اطلقت هذا الإعلان من انها قد تعاطت سلفاً مع جهات تهيأت لتقديم عطائها منذ فترة طويلة؟

الا يجدر بصحيفة حريصة على وظيفتها ان تطرح مجرد سؤال عما اذا كان هذا يؤشر الى تعاط من تحت الطاولة.

الا يحق لموكلنا ان يثير مجرد الشك بادارة المفوضية المحترمة اليوم على الأقل أمام حضراتكم بعد ان نشرت إدارة الانتخابات اعلاناً لا حقاً تمدد فيه تقديم الشروط والعطاءات لبضعة ايام!

أوليس من حق موكلنا ان يشدد اليوم شكوكه لان المفوضية أو مديرها العام مررت العقد المذكور بعد ذلك دون ان تنشر أي اعلان عن مستودعات المفوضية؟ وماذا قالت لجنة الاشراف التي قيل انها كلفت من الأمم المتحدة على موجوداتها.

٤- ونود ان نشير في سياق مطالعتنا هذه الى ان إدارة الانتخابات ومديرها العام تتعامل مع مئات الملايين من الدولارات ومع عشرات الاف الموظفين دون ان تعرف وسائل الإعلام أو الجهات الاخرى المعنية بهذه المؤسسة عن كيفية الصرف والتعيين، ولم يبد السيد المشتكي أي اهتمام بكل ما يقال عن ذلك منطلقاً من وهم بانه مصان غير مسؤول. فهل تعرفتم سيدي القاضي على جهة مخولة بصرف ملايين الدولارات دون حق للرأي العام بالاطلاع على كيفية هذا الصرف، وهل اطلعتم على أي حالة مماثلة يمتلك فيها شخص واحد لم تتأكد تجربته في أي تجربة اخرى، حق الصرف والتوظيف والطرد والتقييم، كما هو حال السيد المدير العام للانتخابات في المفوضية ؟!

٥- نود الاشارة اخيراً للمحكمة الموقرة وهو سؤال في نفس الوقت، لماذا رفضت لجنة عقود الدولة الموافقة على صرف ملايين الدولارات لعقود ابرمتها إدارة الانتخابات دون استيفائها الشروط المطلوبة.

نكتفي بهذا القدر، ونترك للمحكمة الموقرة النظر في موقف المشتكي من الصحافة وحريتها خصوصاً بعد ان تراكمت عناصر الاتهام خلال الفترة الأخيرة وبعد ان جرى تناول ذلك من قبل ابرز الشخصيات السياسية في البلاد.

وماذا يقول عن الصراعات الطاحنة التي لم تنقطع بين اعضاء المفوضية حول صلاحياته وعلاقتهم بما يدور في إدارة الانتخابات التي رشح الكثير منها الى خارج المفوضية.

وماذا يقول السيد المشتكي عن ملايين الدولارت التي هدرت وتهدر على اجهزة وادوات جرى اتلافها لاسباب تتعلق بعدم الاهتمام أو الكفاءة، وكيف يجري التعامل مع مستودعات المفوضية؟ وماذا قالت لجنة الاشراف التي قيل انها كلفت من الأمم المتحدة على موجوداتها.

٤- ونود ان نشير في سياق مطالعتنا هذه الى ان إدارة الانتخابات ومديرها العام تتعامل مع مئات الملايين من الدولارات ومع عشرات الاف الموظفين دون ان تعرف وسائل الإعلام أو الجهات الاخرى المعنية بهذه المؤسسة عن كيفية الصرف والتعيين، ولم يبد السيد المشتكي أي اهتمام بكل ما يقال عن ذلك منطلقاً من وهم بانه مصان غير مسؤول. فهل تعرفتم سيدي القاضي على جهة مخولة بصرف ملايين الدولارات دون حق للرأي العام بالاطلاع على كيفية هذا الصرف، وهل اطلعتم على أي حالة مماثلة يمتلك فيها شخص واحد لم تتأكد تجربته في أي تجربة اخرى، حق الصرف والتوظيف والطرد والتقييم، كما هو حال السيد المدير العام للانتخابات في المفوضية ؟!

٥- نود الاشارة اخيراً للمحكمة الموقرة وهو سؤال في نفس الوقت، لماذا رفضت لجنة عقود الدولة الموافقة على صرف ملايين الدولارات لعقود ابرمتها إدارة الانتخابات دون استيفائها الشروط المطلوبة.

نكتفي بهذا القدر، ونترك للمحكمة الموقرة النظر في موقف المشتكي من الصحافة وحريتها واحترام السلطة الرابعة في العراق الجديد الذي بدأ تواً بالتشكل على أساس دولة القانون وحقوق الإنسان والحريات، مشددين على ثقتنا بحرصكم كما هو حال موكلنا وصحيفته على الحق العام في ملاحقة الفساد المستشري في البلاد والنهب المنظم لثرواته وبتسلط مفسدين ونهابين على مفاصل مهمة من الدولة الجديدة التي ينتظر الشعب يوم تكامل ملامحها الديمقراطية، ونتمنى على المحكمة التعاطف مع صحيفة المدى لا بدوافع رغبتها في الحصول على مال حرام، بل لحقها في ملاحقة المدير العام للانتخابات الذي أساء لسمعة المفوضية المعنية كما أشرنا اساساً بحماية الحق العام، وآخر بالصحيفة التي تعمد حرمانهامن نشر أي اعلان خلال الانتخابات الماضية، مع ان هذا حق لها، رغم انه ومساعديه نشروا اعلانات المفوضية في صحف غير مقروءة بمبالغ لا احد يعرف كم قبضت إدارة الصحيفة منه، وكم وزع منها كعمولات على الوسطاء.

المطالب

١- كشف علم لميزانية المفوضية وكل اجراءاتها المالية والرواتب والمخصصات.

٢- احالة هذه الميزانية الى ديوان الرقابة المالية والمفوضية العليا للنزاهة لتدقيقها وتقديم وجهة نظرها الى المحكمة المحترمة باعتبارها جهة محايدة.

٣- رد الدعوى وتحميل مصاريف الدعوى واتعاب المحاماة.

المحامون
وكلاء المدعى عليه

رؤوف عبد الرزاق آل ديبس
هاشم عبد الرحمن الشبلي
حسن شعبان
خديجة حسين العاملي
محمد شاكر محمد الشكرجي
لواء ضياء الاعسم
جاسم اسماعيل حسين

دعوة للنحاتين

تدعو مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون النحاتين والفنانين التشكيليين للمشاركة في المسابقة الخاصة بعمل نصب للشهداء تعبر عن معاني الوحدة الوطنية مثلما تجسدت في موقف الشهيد عثمان العبيدي في مأساة جسر الأئمة، وأخرى تمثل البطولة العراقية باستلهام بطولة الشهيدين علي خضر وعادل ناصر اللذين استشهدا دفاعاً عن قيم الحق والديمقراطية والمبادئ الإنسانية النبيلة في انتخابات كانون الثاني .

ترسل المخططات المقترحة مرفقة بـ CV على بريد المدى الالكتروني:
Almada119@yahoo.com
شارع أبو نؤاس